الفصل الثانى

الأبعاد الاستراتيچية لمقاومة الهيمنة الأمريكية (*)

- أولاً : مواقف الاتجاهات الإسلامية من المشروع الإمبراطورى الأمريكى
- ثانيًا: عملية التحرر من مشروع الهيمنة الإمبراطورى الأمريكى
- ثالثـًا: التكييف السياسى والاستراتيجى للهيمنة الأمريكية على الأمة الإسلامية
- رابعًا: مقاومة المشروع الأمريكى فى المنطقة: كتلة المقاومة والتغيير وواقع الأقلية المهتمة
- خامسا: الجدل حول التأسيس الشرعى السياسى لمشروع المقاومة: الحجة ونقيضها

(*) نشرت الدراسة الأصلية فى القاهرة، مجلة المنار الجديد، العدد (٢٦)، ربيع ٢٠٠٤، كجزء ثان، مكمل للدراسة السابقة، ص ص ١٩ ـ ٣٥ وقد نقلها العديد من المواقع على الشبكة المعلوماتية. .

إذا قمنا بتقدير عام ـ بناء على الصورة السابقة دون تفصيل ـ لجهود الاتجاهات الإسلامية فى مقاومة المشروع الغربى عامة والأمريكى، سنجد أنها عملت طيلة العقود الماضية ومنذ سقوط الدولة العثمانية فى مجالات تمحورت حول التربية والتعليم وقضايا الإعلام والعمل العام وكذلك بالإضافة إلى قضايا الثقافة والفكر وتميزت فى العمل الخيرى والعمل الأهلى والتطوعى. وكذلك عملت فى المجال السياسى عبر الأحزاب السياسية والنقابات والتى أسفرت عن تقدم أحيانا فى بعض المجالات وفى بعض الدول وتراجعت بعد ذلك، فهى فى حالة شد وجذب مستمرين، ولكن لم يؤد ذلك إلى «تقدم» واضح حتى الآن... أى أن المكاسب الجزئية التى تحققت هنا وهناك لم تؤد إلى نصر حقيقى وحالة تفوق.

* * *

أولا: مواقف الاتجاهات الإسلامية من المشروع الإمبراطورى الأمريكى

يجب من زاوية استراتيجية على الاتجاهات الإسلامية أن تحدد بشكل واضح مواقفها تجاه الوضع الدولى القائم، إذ هناك ثلاثة مواقف ممكنة ومتصورة، كما تقرر «المدرسة الواقعية فى العلاقات الدولية» وهى:

١ ـ إذا كان طرف ما يرى أن مصلحته تكمن فى المحافظة على الوضع القائم كما هو فعليه اتباع سياسية «الوضع القائم أو الراهن» ومثل هذه السياسة تحافظ بكل الوسائل المتاحة على التوازن الدولى القائم ولا تسمح بتهديده.

٢ ـ إذا أراد طرف تحقيق مكاسب جزئية بدون تغيير جوهرى للوضع القائم، أى أن هذا الطرف يرى أن الوضع كما هو مناسب بصورة عامة ولكنه يريد تحقيق مكاسب جزئية، فعلى هذا الطرف أن يمارس سياسة «البرستيج» وهى سياسة تستعرض قوة هذا الطرف لتحقيق بعض التنازلات من الطرف الأقوى وتسعى لإجراء بعض التعديلات على الوضع القائم، ولكنها لا تريد حقيقة السعى لإجراء تغييرات جذرية فى الوضع القائم إما لأنها ترى أن الوضع القائم فى مصلحتها أو أنها لا تريد دفع ثمن التغيير أو لا تستطيع دفعه.

٣ ـ إذا كانت مصلحة طرف ما تكمن فى تعديل الوضع القائم بصورة جذرية ويريد فعلاً ذلك ومستعد لتحمل تكاليف هذا التغيير فعليه أن يتبع سياسة تغييرية، وهى تشير فقط إلى سياسة تسعى إجراء تغيير جذرى فى الوضع القائم.

إذًا يجب على الاتجاهات الإسلامية والتحررية أن تقرر بكل أمانة نوعية التغيير التى تريده، هل هو تغيير عميق يسعى لتغيير الوضع القائم بصورة جذرية؟ أم هل هم راضون بالمساحات الموجودة للحركة ويريدون فقط مساحات إضافية للعمل من غير المساس بالوضع القائم؟ أم أنهم قاموا بتقدير استراتيجى بأن اتباع سياسة تغييرية هى فوق طاقتهم وبالتالى هى موضوع مؤجل؟ أم هل قرروا أن طول المدة ليس فى صالحهم فى ظل الوضع القائم وأن الكفة تتأرجح أكثر فأكثر لصالح مشروع الهيمنة، فمعنى ذلك أن عليهم التفكير بطريق ما لزعزعة مشروع الهيمنة؟؟

* * *

ثانيًا: عملية التحرر من مشروع الهيمنة الإمبراطورى الأمريكى

تتطلب عملية التحرر بعد تعرفنا على منظومة الهيمنة أن نفكر بدقة فى عملية التغيير الذى يحتوى على أربعة جوانب:

الجانب الأول: اتجاه التغيير والذى يطرح سؤالاً هل نريد أن نتجه نحو نظام يقوم على قيم إسلامية خالصة أو ليبرالية بحتة، أو أنه سيقوم بعملية مزج لصالح أحدهما. لقد اختار النظام الكمالى فى تركيا، ولحقه النظام التونسى، بالاتجاه على التحول باتجاه ليبرالى بحت يستثنى الإسلام بصورة شاملة بينما تسعى إيران أن تؤسس نظامًا إسلاميًا بدرجة متقدمة، أما مصر فإنها تقف فى الوسط تشمل عناصر من كلا الاتجاهين وذلك بسبب المقاومة العنيدة للمجتمع للاتجاهات التغريبية النخبوية.

الجانب الثانى: «العمق» هل التغييرات المرجوة هى تغييرات شكلية تتعلق ببعض الإجراءات، وبتغيير بعض المظاهر الاجتماعية أما إنها تتطلب تغييرات أكثر عمقا مثل تعديل المناهج التعليمية والنظام التعليمى، أم أن التغييرات المطلوبة هى تغييرات شاملة تتطلب تغيير فى النظام التعليمى والسياسى والاقتصادى. . إن التغييرات التى لا تحافظ على الوضع القائم وتريد تعديلات شكلية هى ما يطلق عليها فى الدراسات السياسية الموقف «المعتدل» أما الموقف المطالب بتعديلات كبيرة أو شاملة فإن يقترب من وصف المطالب «الراديكالية أو الثورية».

البعد الثالث: سرعة التغيير، هل التغيير المطلوب هو تغيير سريع أم تغيير بطىء؟ هل التغيير المرجو هو تغيير فى مدى زمنى مثل عشرين سنة أو أنه تغيير على مدى ثلاث سنوات؟. إن تحديد الفترة الزمنية يساهم فى اختيار أفضل الوسائل التى تقترب من الفترة الزمنية المحددة، والتغيير الذى يحدد مدى زمنى معقول يساهم فى وضع الخطط الأفضل ويحفز على العمل لأن نتائجه ستكون ملموسة.

البعد الرابع: وسيلة التغيير، هل عمق التغيير المطلوب سيتحقق من خلال إجراءات قانونية أو من خلال تشريعات برلمانية أو العمل الحزبى أم هل سيتحقق عبر المظاهرات والإضرابات والضغط الشعبى وهل هذا ممكن وهل سيستجيب النظام السياسى؟ أم أنه لن يستجيب وبالتالى فإن الوسائل ستشمل أبعادًا أخرى مثل استخدام العنف والقوة؟

وهنا يجب التنبيه على الخلط بين وسيلة التغيير وعمق التغيير، فمفهوم الاعتدال فى الدراسات لا يعنى عدم اللجوء للعنف، والراديكالية والثورية لا تعنيان بالضرورة استخدام العنف كما يتبادر للأذهان. . فالاعتدال يعنى إقرار النظام القائم وعدم الرغبة فى تغييره وبالتالى فإن الحكومة المعتدلة قد تكون أكثر من يلجأ إلى وسيلة العنف فى الحفاظ على الوضع القائم فهى بالتالى نظم «معتدلة» وإن كانت تمارس العنف، وقد تكون الحكومات تريد تغيير واقعها الاجتماعى والثقافى بشكل شامل عبر تغيير مناهج التربية والتعليم والبرامج الثقافية والإعلامية فى اتجاه يسعى لتحويل المجتمع من مجتمع محافظ إلى مجتمع متحرر، فى هذه الحالة فإن الدولة تمارس عملاً لتحويل المجتمع من مجتمع محافظ إلى مجتمع متحرر، فى هذه الحالة فإن الدولة تمارس عملاً «ثوريا» ولكنه غير عنيف، وإن كان يمتلك وسائل السيطرة من قوة مادية وقانون، فمثل هذه النظم هى نظم ثورية تنقلب على ما تبقى من واقع الإسلام فى الأطر الثقافية والتعليمية والاجتماعية. إن التمييز بينهما مهم بصدد التفكير فى التحولات السياسية والثقافية والاجتماعية ترى فى ظل هذا التحديد ماهية الأنظمة المعتدلة والثورية فى العالم العربى والإسلامى؟

اتجاه التغيير المنشود وعمق التغييرات المطلوبة وسرعة التغيير التى تكون الأهداف الاستراتيجية هى التى تحدد مجموعة الوسائل المتبعة فى التغيير، فإذا كان الهدف هو الحفاظ على بعض القيم وتعزيزها فقد يكون هذا التغيير على مدى عشر سنوات ويركز على وسائل التربية والإعلام وإذا كان التغيير المطلوب قد يكون على مدى سنة واحدة والعمل من خلال التكتلات البرلمانية.

ولذلك عندما يقول الاتجاه الإسلامى الذى يصف نفسه بأنه يمثل «الاعتدال والوسطية» أنه ينبذ العنف فلا معنى لذلك إلا أنه يقر الوضع الراهن والقائم فعليًا، وأنه يسعى لتعديلات طفيفة فقط فى المجتمع والسياسة ولا يريد إحداث تغييرات عميقة فيه، وهذا يناقض مزاعم أن لديه مشروعًا إسلاميًا، فالمشروع الإسلامى يتطلب تغييرات حقيقية أى تغييرات «راديكالية وثورية». أما إذا كان

المقصود هو نبذه للعنف كوسيلة من ناحية المبدأ، فهذا لا علاقة له بمفهوم «الاعتدال» بل إنه يعنى أنه يتبنى مقاومة سلمية على نهج «غاندى» ويرى أن مثل هذا الطريق هو الذى سيفكك منظومة الهيمنة الدولية ، فاستخدام القوة جزء من مفهوم الجهاد وممارسة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ فالمطلوب هو «تقنين» العنف كوسيلة لعملية التحولات المطلوبة نحو اتجاه التغيير الإسلامى، وليس تركه حصراً على النظام السياسى والذى هو جزء من منظومة الهيمنة وامتداد للمشروع الاستعمارى الليبرالى.

إن ضعف أداء الاتجاه الإسلامى بمختلف رموزه وتياراته يكمن فى ذلك النقص فى البعد الاستراتيچى، فالاتجاه الإسلامى تعامل مع جزئيات من منظومة الهيمنة وفى إطارها ووفق آلياتها ولم يتعامل معها ذاتها، ولذلك حافظ النظام القائم على مساره واستطاع أن يتعامل مع التهديدات التى تمسه كما يتعامل الجسم الإنسانى مع الأمراض التى تصيبه، فمنظومة الهيمنة تنظر إلى المشروع والاتجاه الإسلامى باعتباره مرضًا يهدد جسد هذه المنظومة فتقوم بتشخيص الحالة الإسلامية على أنها أزمة العالم الإسلامى فى التكيف مع الحداثة، أو أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية هى التى تفرز الحركات الإسلامية الراديكالية، ولذا نجد أن علاج هذه «الأزمة» يكون إما بالتنمية وبإفساح الحريات والديمقراطية، ولكن ليست تلك الديمقراطية التى تفرز إسلامًا أو التنمية التى تعزز الهوية الإسلامية أو الدولة التى تحقق الاستقلال وتعتمد نهج المقاومة، بل إنها الديمقراطية التى تساهم فى تمييع وتذويب الهوية الإسلامية، فالديمقراطية الغربية تسمى الديمقراطية الليبرالية، وتؤكد الكتابات الغربية بأن الديمقراطية لا يمكن إلا أن تكون بنظام ليبرالى، وبالتالى فإن ما ينقص العالم الإسلامى هى القيم الليبرالية حتى يتسنى قيام نظم ديمقراطية حقيقية، وهذا هو الخطأ الذى يقع فيه من ينادى بالتنمية فقط كوسيلة للتقدم والتطور ومن يرى أن الديمقراطية هى مفتاح نهضة العالم العربى والإسلامى، فكل واحد منهم يتعامل مع جزئية مع منظومة الهيمنة وبنفس آلياتها.

لقد انعكس إغفال أجزاء من منظومة الهيمنة ونسيان مسارها التاريخى والانطلاق من الواقع الذى تشكل فى ظلها على وعى الأفراد ومن ضمنهم بعض العلماء وبالتالى على عملية الفتور التى تعاملت مع الواقع كما هو وبالتالى نجد أن الفتاوى التى تمثل «الاعتدال والوسطية» تساهم فى تعزيز منظومة الهيمنة ولا تساهم فى كسرها، السبب فى ذلك جزئيًا هو أنها لم تحدد قراءتها للواقع بشكل متكامل، ولم تتساءل هى لديها قراءة شاملة وسليمة تنطلق منها أم لا؟ وقررت بشكل ضمنى التعامل مع الوضع القائم والاكتفاء بتحقيق بعض المكاسب الجزئية.

وقد سعت الولايات المتحدة لتكريس الوضع الدولى القائم بعد أن تعززت هيمنتها إبان الحرب العالمية الثانية، وتبلورت بصورة متكاملة فى تلك الفترة المدرسة «الواقعية» فى العلاقات الدولية وأصبحت منذ ذلك الحين تشكل القاعدة الفكرية للتفكير السياسى الأمريكى، وطرحت المدرسة الواقعية تعريفًا لمفهومى «السلام» و«الاستقرار الدولى» كشعارات ترويجية دعائية لما تسميه «أيديولوجية الوضع القائم» أى أيديولوجية القوة المهيمنة، وعرفت السلام والاستقرار بأنه يشير إلى اعتماد توزيع للقوى تم توثيقه فى إطار قانونى، مثل معاهدة سلام تلت نشوب حرب وتعنى عمليًا الاعتراف بالوضع القائم بعد الحرب، ووفق هذا التعريف فإن مفهوم الاستقرار الدولى والسلام كما يستخدم الآن من قبل المجتمع الدولى وعلى رأسه الولايات المتحدة يعنى الإقرار بشرعية التوازن الدولى لأنه يحقق «السلام» من خلال الإذعان للهيمنة الأمريكية.

ولأن «القوة» المهيمنة هى جزء من الحضارة الغربية والتى تحمل الفلسفة الليبرالية كإشعاع حضارى للعالم فإن الاستقرار ليس استقرار قوة مجردة لا تعبر عن فلسفة أو قيم معينة، ولكنه «استقرار ليبرالى غربى» يسعى للمحافظة على تفوق الولايات المتحدة كقائد للحضارة الغربية صاحبة المشروع الليبرالى، أى إن شعارى السلام والاستقرار هو ترويج لمنظومة الهيمنة الليبرالية والسلام الذى ينتج عنه هو كذلك سلام ليبرالى أمريكى وبالتالى يحرم السلام عن من يمتنع عن الولوج فى دائرة القيم الليبرالية ويعلن الحرب عليهم بصفتهم خوارج عن

«الحضارة السائدة» ويجوز نعتهم بدول «مارقة» وقوة «شريرة»، وكارهون لـ«حرية» إلى آخر هذه النعوت المعروفة، ومن هنا تأتى مشكلة خطاب اتجاه الاعتدال والوسطية الإسلامى والذى يؤكد على أن الإسلام دين «سلام» ولا يعرف السلام الذى يقصده، كما لا يعرف مفهوم «الاعتدال» و«العنف» وفق تصور سياسى واستراتيچى معين ومتكامل فى إطار «فقه الواقع» وضمن مشروع إسلامى محدد.

ولأنه أيضًا لا ينطلق من منظور متكامل فهو لم يحدد علاقته الحقيقية مع الغرب، فهناك اتجاه محسوب على الاتجاه الإسلامى، وهذا التيار الذى يوصف عادة بأنه تيار «مستنير» يطرح مفاهيم وقيم تؤدى لحالة من التبعية، وهو بذلك يتفق مع التيار الليبرالى، وهذا التيار يساهم فى تذويب الهوية الإسلامية باسم الإسلام.

مفهوم التعايش

ولكن هناك التيار الذى لا يريد التبعية مع الغرب، ولكنه يرى أن جوهر العلاقة هى علاقة تعايش لأن المجال مفتوح فى الغرب للدعوة، وبما أن ذلك متاح فلا يجب اللجوء للعنف كمبدأ فى الصراع، والمشكلة فى هذا التيار أنه يغفل «منظومة الهيمنة» كما أنه لا ينظر إلى مفهوم «التعايش» فى الخطاب الغربى. إن خطاب «التعايش» هو إفراز مدرسة «المجتمع الدولى» فى العلاقات الدولية، وهذه المدرسة ترى أن الدول أصبحت تشكل مجتمعًا يقر بالأعراف الدولية والقانون الدولى، وهو بالتالى متجه نحو نوع من النظام، وهى ترى أن النظام المعاصر أتاح فرصة جديدة للتعايش بينها المجتمعات بعد أن كانت العلاقات الدولية تقوم على أساس الحرب بين الأديان.

وترى هذه المدرسة أن المجتمع الدولى بمثابة «نادى» كانت العضوية فيه حصرًا على الدول «الأوروبية» ولكن مع بسط النفوذ الاستعمارى الأوروبى الذى ساهم فى إعادة تنظيم الأمم والشعوب المختلفة على أساس الدولة، فإن العضوية

توسعت بحيث أصبحت تضم جميع دول العالم، ولكنها ترى أن توسعة هذه العضوية ساهمت فى إضعاف المجتمع الدولى لأن الدول الجديدة لا ترتقى إلى نفس المعايير التى كانت فى الأعضاء الأصليين مما ساهم فى إضعاف نظام المجتمع الدولى، وباتت هذه الدولة تهدد مستقبله ووجوده، لذا فإن هذه المدرسة ترى أن تقوية المجتمع الدولى تتطلب عملية تقوية معايير الأعضاء الجدد بحيث يقتربون من المعايير التى تمتع بها الأعضاء المؤسسون، وترى أن الثقافة الليبرالية قد تجذرت فى النخب السياسية والدبلوماسية، ولكنها لم تنزل بعد إلى عامة أفراد المجتمع وأن التحدى هو العمل على نجاح هذه المهمة، وتدعى أن المجتمع الدولى تخلى عن المواجهة بين المسيحية والإسلام لنظام يسمح للتعايش وفق معايير أخرى[1]، ولكنها تتجاهل حقيقة أن الغرب استبدل «الصليبية» بالمشروع «الليبرالى العالمى» كعقيدة واستخدام آليات مباشرة وغير مباشرة للمواجهة، بل إن نواة المجتمع الدولى الحديث نشأت كتحالف بين ملوك أوروبا لطرد المسلمين العثمانيين من الأراضى الأوروبية وبالتالى «فمفهوم (التعايش) فى السياسة الدولية يشير إلى مرحلة انتقالية يتم فيها امتصاص المجتمعات التى تقع خارج (نادى المؤسسين) للمجتمع الدولى من خلال عملية تعزيزهم ـ أو تحميلهم بلغة «الحاسوب» بالقيم الليبرالية، وهى بالتالى لا تقبل الآخر كما هو ومرحلة التعايش هذه عادة ما تكون عندما يكون هناك تفوق غربى فى مجال (القوة) تستطيع من خلاله إعادة تشكيل المجتمعات فى هذه الفترة الانتقالية عبر وسائل الإعلام والتعليم كما أنها تستطيع ممارسة التأديب مع الدول والأطراف التى تبدى مقاومة سواء من خلال أدوات الضغط الاقتصادى أو من خلال خلق مشاكل سياسية أو من خلال مواجهة عسكرية».

ولذلك فإن التعايش وفق الطرح الغربى يقصد به «إفساح المجال أمام الدعوة العلمانية بأن تتجذر فى المجتمعات وليست قبول المجتمعات كما هى والتعايش معها»، وهى شبيهة بذلك بالدعوة الإسلامية التى تريد أن تفسح المجال أمام

(1) Hedley bull, International Society, London: Blackwell, 1998, P. 32-45.

الدعوة للإسلام فى داخل المجتمعات الغربية، وترى أنه بوجود مجال لممارسة الدعوة فإن العلاقة هى ليست علاقة حرب بل علاقة دار دعوة (وهذه المسألة تدخل فى قضية التقدير السياسى والاستراتيچى وليست مسألة تدخل فى العقائد أو الحلال والحرام) أى إنها مسألة سياسية تعتمد على التقدير المتخصص من أصحاب الشأن فى هذا المجال وهى تقع فى إطار فقه الواقع.

ومن منطلق التصور لمنظومة الهيمنة الذى سبق تقديمه نقول إن توصيف العلاقة مع الغرب بأنها دار دعوة تحتاج إلى تفصيل.

أولا: ليس الغرب كله كتلة واحدة لها مواقف ثابتة تجاه الأمة، فمنها دول لا توجد معها علاقات ومصالح تقوم على (الهيمنة) على العالم الإسلامى، مثل الدول الاسكندنافية التى لا تدعم مصفوفة الهيمنة عبر دعم للنظم المستبدة أو دعم الكيان الصهيونى ـ على سبيل المثال ـ بشكل حيوى ومباشر، وعلى هؤلاء قد تنطبق عليهم علاقة (دار الدعوة).

ثانيا: لقد وقعت الحركات الإسلامية فى خطأ استراتيچى لأنها تعاملت مع كل مشروع من مشاريع منظومة الهيمنة الليبرالية على حدة ووفق منطقه وفى إطاره، ولم تتجه إلى التعامل مع منظومة الهيمنة ككيان مترابط، ولذلك بعد سنوات عديدة من العمل الإسلامى نجد أنه كان هناك تقدم أحيانًا لصالح مشروع الإسلام فى بعض المجالات وفى بعض الدول، ولكن لم يؤد ذلك إلى «انتصار» واضح حتى الآن، أى أن المكاسب الجزئية التى تحققت هنا وهناك لم تؤد إلى نصر فى المعركة الكلية، والسبب فى ذلك ليس كائنا فى ضعف أداء الأقلية المهتمة أو «الفئة القائدة» بمختلف رموزها وتياراتها ووسائلها، ولكن الخطأ كان على المستوى الاستراتيچى، فالأقلية المهتمة أو «الفئة القائدة» لم تتعامل مع التحديات وفق منطلقات استراتيچية.

* * *

ثالثا : التكييف السياسى والاستراتيجى للهيمنة الأمريكية على الأمة الإسلامية

التصور الكلى السابق للهيمنة الأمريكية على الأمة الإسلامية والمؤصل سياسيًا لا يدع مجالا للتردد فى تكييفها شرعا على أنها «حالة عدوان» على الأمة بأسرها كما وصفها المفكر والمؤرخ الكبير طارق البشرى، كما أنها استنزاف لما تبقى من الأمة من قيم وأعراف ومؤسسات وثروات وإعلان حرب على أى محاولة للتحرر والنهوض، ومرحلة جديدة من الاحتلال للعالم الإسلامى.

وبهذا التكييف للهيمنة الأمريكية تعد الولايات المتحدة الأمريكية عدوا محتلا للأمة ترمى إلى مسخ ذاكرتها وهويتها، وبالتالى تنطبق عليها أحكام العدو المحتل من وجوب مقاومتها والتصدى لها بكل الوسائل والإمكانيات.

البعد الاستراتيجى لمقاومة الهيمنة الأمريكية: كما أن مقاومة الهيمنة الأمريكية فريضة شرعية هى كذلك ضرورة استراتيجية للأمة، وذلك لأن نجاح أى مشروع نهضوى للأمة مرهون بالتعامل المباشر مع التحدى الخارجى المعيق، وذلك يتمثل فى إحداث خلخلة فى النظام الدولى الآسر للأمة بالتصدى لرأس هذا النظام ومركز الثقل فيه ـ أى الولايات المتحدة ـ ومشروعه المهيمن تصديا مباشرًا ونوعيا، فبدون تحقيق هذا البعد تظل الأمة فى حالة الأسر الجماعى.

والتصدى المباشر والنوعى لمركز الثقل (الولايات المتحدة الأمريكية)، يعنى تبنى استراتيجية المقاومة ضد عدو الأمة (الولايات المتحدة الأمريكية) بأبعادها المختلفة المعروفة، إلى أن تزول هيمنته عن الأمة وتنتهى حالة الأسر الجماعى وتسنح الظروف لتحقيق مشروع نهضة الأمة.

ومن غير تبنى استراتيجية المقاومة الشاملة والنوعية هذه لا يمكن تحقيق نقلة نوعية للأمة من مرحلتها الغثائية الراهنة، ذلك لأن أى استراتيجية أخرى كالتربية أو الدعوة أو العمل السياسى أو الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ـ مع أهميتها ـ ستكون قاصرة، ولن تستطيع أن تحقق النتيجة الكاملة لأنها غير موجهة بشكل

مباشر ضد «مركز الثقل» ومشروعه المهيمن وإنها هى موجهة ضد آثار المشروع المهيمن ومظاهره وبالتالى لا يمكن أن تحقق إلا نتائج جزئية وغير مستقرة لأنها نتائج محدودة فى إطار النظام الدولى الذى تفرضه الهيمنة الأمريكية ووفق آلياتها مما يجعل النتائج لا تشكل تهديدات حقيقة لمشروع الهيمنة إذ يمكن التعامل معها وتطويقها بل وتوظيفها أحيانا لصالح مشروع الهيمنة ولو بطريق غير مباشر، فكثيرا ما يستعمل صاحب المشروع المهيمن المشاريع الإغاثية بل وحتى الحوارية والدعوية لتحسين صورته، وإكساب أهدافه الخبيثة شرعية، وتحجيم الجماعات المقاومة لمشروعه، وكسر شرعيتها وتشويه مواقفها.

والواقع أن تحديد مركز الثقل والتوجه إليه من أهم المبادئ وهى فكرة محورية فى الاستراتيجية تنسب لكلاوسويتز Clauswitz مفادها «أن الخصم يجب الاشتباك معه فى «مركز الثقل» والذى يمثل ضربه تفكيكا لكل بنية القوة، وبالرغم من أن مركز الثقل يختلف من خصم لآخر، فإنه يجب تحديد مصادر قوته إلى أقل عدد من المصادر الممكنة والأفضل أن يكون مصدرًا واحدًا، ويرى كلاوسويتز «يجب بعد ذلك تركيز العمليات على مركز الثقل وأن يصبح ذلك هو الهدف الأول من العمليات والاشتباكات، وأن عدم الالتزام بهذا المبدأ لن يؤدى إلى هزيمة» ومن الأمثلة على هذا النوع من الفشل هى الحرب الأمريكية على فيتنام يقول Harry Summers أن سبب فشل الولايات المتحدة فى فيتنام كان هو استثناء ضرب شمال فيتنام بكونها مركز الثقل لأنها كانت الداعم الفعلى لمقاتلى "Veit Cong"والسبب فى عدم ضرب شمال فيتنام كانت تعود لأسباب سياسية تشمل التخوف من تدخل الصين والاتحاد السوفيتى مباشرة كطرف فى الصراع، ولذا لم نسع لضرب هانوى عاصمة شمال فيتنام ولم نضرب جيشها ولم يكن هناك «رأى عام» داخل شمال فيتنام يمكن تأجيجه مما أدى إلى التعامل مع الفيات كونج فى جنوب فيتنام ككيان منفصل عن شمال فيتنام بدلا من التعامل معهم كأداة لشمال فيتنام، ولذا اخترنا مركز ثقل لم يكن له وجود، وتأكد ذلك لاحقا عندما تم تدمير الفيات كونج بصورة شبه شاملة ولكن لم يؤد ذلك لوقف الحرب والتى استمرت بنفس الوتيرة.

كذلك فإن خطأ تيارات المقاومة للمشروع الأمريكى هو «عدم تحديد مركز الثقل الرئيسى» الذى يدعم كل المشاريع الاستعمارية من تفتيت للأمة والترويج للتغريب والمشروعية البديلة ودعم للاستبداد والمشروع الصهيونى، فمنهم من اختار العمل الثقافى والفكرى للحفاظ على الهوية، ومنهم من اختار مناهضة الصهيونية عبر لجان مناهضة والعمل السياسى وهكذا، كذلك ذلك يحقق مكاسب جزئية، ولكنه حتى فى الدول التى تحقق فيها نجاحا واضحا أكثر من غيرها مثل السودان وإيران التى جاءت بحكومات إسلامية لم تستطع أن تنطلق بمشروعها بسبب العامل الخارجى والحصار الدولى.

ولذلك يجب التفكير فى عمل المقاومة الكلى على مسارين:

الأول: المسار الاستراتيجى الأعلى والذى يصب فى التعامل مباشرة مع المعادلة الدولية من خلال تفكيك «مركز الثقل» باعتباره الحلقة التى تمسك بقية الحلقات الأخرى من المشاريع الاستعمارية الخمسة.

الثانى: المسار «الدفاعى» والعمل الإسلامى ذى الصبغة الجماهيرية الذى يصب فى مواجهة فروع المشروع فى إطار المجال ذاته من عمل ثقافى وإعلامى وسياسى وتربوى، وهذا المسار طبيعته دفاعية لأنه لا يمكن أن يحقق النصر النهائى المبين.

وإذا تساءلنا عن طبيعة «مركز الثقل» الذى يجب تفكيك منظومة هيمنته، فالجواب هو أن مركز الثقل هو الذى ورث مشروعى الهيمنة الأوروبية والبريطانية بالذات وهو الذى يمد المشروع الصهيونى بأسباب البقاء وهو الذى يدعم الاستبداد وهو الذى يمتلك وسائل الإعلام الدولية التى تروج لمفاهيم التغريب ونماذجه الاجتماعية، وهو الذى يدعم «الدعوة» الليبرالية بمؤسسات ومنظمات دولية عبر الأمم المتحدة من قضايا تتعلق بالمرأة ولاطفل والتعليم والتنمية وفق مفاهيم ومؤشرات تنمية تساهم فى تسويق القيم الليبرالية أو على الأقل تساهم فى تفكيك البنى الاجتماعية الأصيلة ـ باختصار ووضوح فإن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى تمثل «مركز الثقل»، إن إقرار هذه النظرة الكلية تمثل نظرة

استراتيجية شاملة تنطلق منها التفاصيل الأخرى ولكنها استراتيجية لا يمكن أن تنجح إلا بوجود «ضوابط» يتفق عليها الطيف الإسلامى على الأقل فى المرحلة الراهنة. وهذه الضوابط يمكن أن تكون:

١ ـ عدم قيام عمل إسلامى ملتزم بطابع محدد بسحب البساط من عمل إسلامى ملتزم بطابع ووسائل أخرى، فسحب الشرعية من عمل إسلامى ـ أيًا كان شكله ـ هو إضعاف للاتجاه ككل ـ مهما بدا محقا فى نظر بعض الفئات.

٢ ـ التركيز على محورية مواجهة «مركز الثقل» قدر الإمكان بالوسائل التى يتسم بها كل عمل إسلامى وفقا لطبيعته سواء كان ذلك بالوسائل الثقافية، والتأكيد على أن أى نشاط ذى طابع سياسى أو ثقافى أو فكرى لا يمكن أن ينجح ويحقق أهدافه كاملا من غير تحرير «الداخل» من العامل الخارجى، فتفكيك معادلة «مركز الثقل» فى الهيمنة من شأنها فتح مجالات أرحب فى التعاون والتقارب والتضامن وتخفيف وطأة تفتيت الأمة، وكذلك من شأنها تخفيف الدعم للاستبداد، كما أن هذه الاستراتيجية من شأنها المساهمة فى إعلاء مرجعية الإسلام، كما أن عملية التعامل مع النموذج من شأنه أن يطفئ بريق الثقافة الغربية بادعاءاتها الفكرية ومظاهرها السلوكية ونمط حياتها الذى أصبح يستشرى داخل المجتمع الإسلامى، ولا شك أن «تفكيك» مركز الثقل من شأنه تخفيف الدعم للمشروع الصهيونى وترجيح الكفة لصالح عملية تحرير فلسطين.

٣ ـ يصبح كذلك ضمنيا حليفا لهذا المشروع كل من يريد كسر شوكة الهيمنة الدولية للولايات المتحدة بغض النظر عن عقائده ومشروعه الخاص به، ويأتى التنسيق مع التيارات المقاومة بغض النظر عن نقاط الاختلاف معها أولى قبل غيرها فى التنسيق لذلك المشروع، وترتيب أوراق المقاومة مع الأطراف المختلفة تتحدد وفق قدرة الأطراف على المقاومة، ولا تعتمد على عقائدها، وبالتالى يصبح التنسيق والتعامل مع هذه الأطراف هو شرط هام

فى التعامل مع الوضع «الداخلى» وإن لم يكن شرطا سابقا على نجاح المشروع، وبالتالى يتم الاستفادة من كل القوى ـ بمختلف توجهاتها ـ التى تهدف إلى التصدى للمشروع الأمريكى المهيمن.

٤ ـ عدم الالتفات إلى المكاسب الجزئية أو الآنية ولا إلى الخسائر الجزئية أو الآنية وعدم الانشغال بها على حساب المكاسب ذات البعد الاستراتيجى.

٥ ـ تحديد الخصم الأساسى الذى تجب مقاومته فى هذه المرحلة وعدم فتح جبهات متعددة (يستفاد من سيرة الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ بعد الهجرة إلى المدينة وتعامله مع الأصناف المختلفة وتركيزه المرحلى على قريش).

٦ ـ توجيه الخطاب الإعلامى فى صالح مشروع المقاومة لتحقيق التعبئة اللازمة ومواجهة التخذيل والتيئيس.

٧ ـ محاولة كسب الرأى العام العالمى ما أمكن ومراعاته فى الخطاب الإعلامى الخارجى.

٨ ـ توظيف الروح المعنوية الإيمانية فى مشروع المقاومة.

٩ ـ العمل على كسب الرأى العام الأمريكى للضغط على الحكومة الأمريكية فى صالح هدف مشروع المقاومة، وإفهامه أننا الطرف المعتدى علينا وأننا لا نتقاتل بسبب اختلاف الدين أو الحضارة وإنما لحماية أنفسنا، من عدوان الإدارة الأمريكية.

١٠ ـ التمييز بين الخطاب الإعلامى الداخلى والخطاب الإعلامى الخارجى من ناحية مراعاة كسب الرأى العام الإسلامى فى الأول وعدم تأليب الرأى العام الغربى فى الثانى.

* * *

رابعًا: مقاومة المشروع الأمريكى فى المنطقة: كتلة المقاومة والتغيير وواقع الأقلية المهتمة

بالرغم من أن منظومة الهيمنة والتى تتكون المشاريع الاستعمارية الخمسة التى أسلفنا ذكرها قطعت شوطا كبيرا فى مأربها إلا أنها لم تحقق مطامعها بشكل كامل، لقد فشلت فى القضاء على فكرة «مشروع الإسلام» يقول مارشال هودجسون عن استمرار وجود «الرؤية» لمشروع الإسلام:

«إن هذه الرؤية لم تختف وأن المشروع لم يتخل عنه بعد، وأن هذه الآمال والجهود لا تزال حية فى العصر الحديث، وأن الإسلام كعقيدة والثقافة التى يكون الإسلام قلبها تستقى أهميتها الفريدة ووحدتها من هذه الرؤية ومن هذا المشروع، ويدعو هودجسون إلى فهم طموحات أى أمة وآمالها من خلال النظر إلى مجموعة التقاليد والقيم والثقافة بما تحتوى من معايير ثقافية وتوقعات أساسية Basic Expectations ومعايير لإضفاء الشرعية على ما هو مقبول ومنع الشرعية عن ما هو مرفوض Norms of Legitimating.

ويرى أن أى حضارة لها «قيم تأسيسية» Formative Values تميزها عن بقية الحضارات وتؤثر هذه القيم على دائرتين فى المجتمع: الدائرة الأولى تشمل عموم المجتمع ـ من الفلاحين إلى الطبقات العليا المتعلمة ـ التى تفاعلت عبر القرون بدرجات متفاوتة مع قيم الحضارة التى تنتمى إليها وتجد تعبيراتها فى الفن والأدب والإنجازات العلمية.

أما الدائرة الثانية فهى ما يسميها «الأقلية المهتمة» و«هم أولئك الذين أخذوا على عاتقهم وكمهمة رسالية تحقيق مثاليات التراث وقيمه باعتباره المحرك الأساسى لهم، وهم عادة ليسوا أصحاب السلطة المباشرين، ولكنهم فى كل منعطف هم أصحاب المبادرات الثقافية والذى فى الإطار الذى يبلورونه تصنع عادة الخيارات الثقافية».

ويحدد ألبرت حورانى بصورة أكثر هوية ودور «الأقلية المهتمة» فى مجتمعاتنا العربية والمسلمة وذلك فى مقدمة كتابه «الفكر العربى فى عصر النهضة». . «فى

قلب عملية التطور يقف التراث الحى لأهل السنة والجماعة ـ وهى مجموعة من المسلمين المهتمين منصبة ذاتيا ولا يجمعها رابط تنظيمى وتتمتع بشرعية ذاتية ـ تؤمن بالوحى الذى نزل على محمد وتريد الحفاظ عليه من غير تغيير فى ظل متغيرات الزمن، تسترشد به أمام المشاكل الجديدة التى يصنعها التغيير، تدافع عن الإسلام وتستقى دلالاته ليس برفض ما هو جديد ولكن من خلال التمييز بين ما يمكن وما لا يمكن استيعابه فى الإسلام».

فالأقلية المهتمة ـ أو «الطائفة» وفق قول الرسول ـ «ما تزال طائفة من أمتى . . .» تشكل إذن خط الاستمرار التاريخى للرسالة التى أنزلت على الرسول ﷺ وهى سابقة لنشأة الدول كمشروع سياسى وتتجاوز حدودها، وسبق أن تطرقنا لدور العلماء التاريخى فى الدفاع عن الأمة وعن دور الحركات الإسلامية التى تسعى لإعادة فرض «التفاهم التاريخى» الذى تم إلغاؤه مع ترسيخ منظومة الهيمنة، ولكن التعبير عن وجودها استمرار للخط التاريخى للأمة يجد نفسه فى الدائرة الثانية الأعم من الأمة أيضًا.

أسلفنا القول أن عملية توسع المجتمع الدولى حملت منطق المواجهة كحالة مستمرة مع الأمة وفى قلبها الأقلية المهتمة، ولكن لم نفصل بعد من هم الفاعلين فى الساحة الدولية من منظور.

تمارس المجتمعات الإسلامية بصورة عامة أفعالا متعددة للحفاظ على الهوية ولكننا نتحدث بالتحديد عن الأقلية «المهتمة» إن أهم ما يميز الأقلية المهتمة هو حملهم للوعى الأصيل للأمة السابق للوعى الذى تكون كنتيجة للمشاريع الاستعمارية وأنهم كرسوا أنفسهم لحمل مشروع الأمة فى ظل الطغيان الاستعمار الغربى الليبرالى. . وبالرغم من أنه لا يمكن حصر الناشطين فى إطار الأقلية المهتمة على مجموعة بعينها، ولكن بصورة عامة فإن أهم الفاعلين فى الأقلية المهتمة هم علماء الأمة والحركات الإسلامية وأصحاب الأعمال الثقافية والتعليمية الأصيلة، لقد اتسمت علاقة «الأقلية المهتمة» مع المجتمع الدولى ومشاريعه الاستعمارية بالمواجهة.

ولقد قطع المشروع الاستعمارى القديم المتجدد شوطا كبيرا بمكوناته الخمسة بيد أن الانتصار النهائى لم يُكتب له حتى الآن، فمثلا تجزئة الأمة إلى دول قطع شوطا كبيرا ولكن لا تزال هناك بعض المنظمات التى ترمز إلى الوحدة مثل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى بالرغم من دورهما الفعلى المحدود إلا أن وجودهما يظل له أهمية رمزية لفكرة الوحدة التى لا تزال تختلج مشاعر الأمة، وكذلك مرجعية الأمة المتمثلة فى القرآن والسنة، وإنجازات الحضارة الإسلامية لا تزال هى مرجعية لعموم الأمة الذين لا يزالون يحتفظون بـ«ذاكرته التاريخية» لمسار الحضارة الإسلامى الذى تكونت نواته الأولى فى المدينة المنورة وتوارثته الأجيال وأصبح جزءا من مكون هوية الأمة. وكذلك فهى لم تسلم للاستبداد بشكل كامل وتبدى مقاومة تتراوح ما بين المعارضة السلمية والمقاومة العنيفة، وهى كذلك لم تسلم للتغريب وإن كانت المواجهة الراهنة هى فى صالح التغريب، أما المشروع الصهيونى فى إسرائيل لا يزال استقراره والتطبيع معه هو مطلب المجتمع الدولى لأن استقراره هو جزء من استقرار السلام الأمريكى فى الشرق الأوسط، إن استقرار المشروع الصهيونى هو جزء من «وعد السلام» الذى أرادت الدول الاستعمارية إقامته فى مطلع القرن الماضى ولكن المشروع الصهيونى لم يهنأ بالاستقرار ولم يجلب السلام الليبرالى نظرا لما أبدته الأمة وفى قلبها الأقلية المهتمة ـ من مقاومة حقيقية ما زالت مستمرة.

وهكذا فإن هذا المشروع الاستعمارى لم يتحقق بعد أكثر من مائة سنة لأن استقراره يتطلب القضاء على الأقلية المهتمة الحاملة لوعى ما قبل الاستعمار ـ «الوعى المدينى» الذى تأسس فى المدينة المنورة والذى لا يزال يحمل فكرة الأمة ومشروع الأمة ـ والقضاء عليها هو شرط أساسى فى إقامة شرق أوسط جديد، أو إعادة رسم خرائط المنطقة وفق المشروع الإمبراطورى الأمريكى وفق ما أعلنه وزير الخارجية كولن باول أو من سيأتى بعده ـ فهذه الأقلية المهتمة ومعها الأمة ككل تمثل خط المقاومة الأخير للمشاريع الاستعمارية الخمسة التى يعبر عنها المشروع الليبرالى الاستعمارى الأمريكى فى المنطقة فى تجلياته المعاصرة.

* * *

وهو الأمر الذى يجعله مشروعًا متماسكًا وموثوقًا به من الناحية المنهجية. إذ ثمة جدل علمى وفقهى وواقعى حول هذه القضية يمكن أن ننقل هنا المعالم الأساسية عبر منهجية الحجة ونقيضها، وذلك على النحو التالى:

*** الحجة الأولى:**

يرى المعترضون أن المقاومة تعتبر نوعًا من إعلان الجهاد ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أمر لابد فيه من إذن ولى الأمر، وليس لآحاد الناس الحق فى ذلك، ويقدم المؤيدون نقيض الحاجة الأولى التى يعتبرونها مردودة من وجهين: «الوجه الأول: مسألة الإذن فى الجهاد متعلقة بجهاد الطلب لا جهاد الدفع، والواقع أن الولايات المتحدة عدو محتل آسر للأمة بأسرها أو على الأقل أقطار منها، وعليه فالجهاد المعلن ضدها جهاد دفع هدفه التخلص من حالة الأسر الجماعى للأمة، وجهاد الدفع ثمة إجماع على وجوبه بدون إذن الإمام، والوجه الثانى: الواقع أن الهيمنة الأمريكية على الأمة الإسلامية تمثل عدوانًا على الأمة بأسرها، فالقضية لا تتعلق فقط ببلد من البلدان الإسلامية لكى تربط بولى الأمر فى هذا البلد أو ذاك وإنما تتعلق بالأمة جميعها، وبما أنه لا يوجد فى عصرنا خليفة يمثل الأمة جميعًا فالذى يقوم مقامه فى هذه الحالة هم العلماء المسلمون الذين يعبرون عن ضمير الأمة الجمعى، ويحملون لواء الوعى الأصيل ويكرسون أنفسهم لحمل مشروعها فى مواجهة الطغيان الليبرالى والتأله الفرعونى فى الأرض.

ويؤيد ذلك ما قاله ابن عباس وغيره فى قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ [النساء: ٥٩]، أن أولى الأمر هم «العلماء» لأن الأمر للشرع وعلماء الإسلام واجبهم أن يبينوا أمر الله للقوة التنفيذية «السلطان» أو «الخليفة» الممثل للأمة، فإن لم يكن للأمة السلطان الذى يمثلها انتقل الأمر إلى الأمة، وذلك مثل الزكاة التى كان يقوم بها السلطان وفق برنامج شامل وهادف فلما سقط السلطان الشرعى (الخليفة) انتقل وجوب أداء الزكاة إلى الأمة بالصور المعروفة الآن. . ومع عدم وجود السلطان الشرعى فلا

يمكن للإسلام أن يرضى بإسقاط التكاليف عن الأمة بل إن مهمة إيجاد السلطان الشرعى هى واجب الأمة وليس السلطان هو الذى يوجد الأمة.

*** الحجة الثانية:**

يرى المعترضون أن إعلان المقاومة ضد الهيمنة الأمريكية فى ظل التفوق العسكرى والتقنى الأمريكى الهائل يترتب عليه مفاسد عديدة وخسائر كبيرة فى الأرواح والأموال والثروات ويقدم المؤيدون: نقيض الحجة الثانية: التى يعتبرونها مردودة من وجهين:

الوجه الأول: إن مفسدة الهيمنة الأمريكية على الأمة وآثارها التى بيناها سابقًا أشد من أى مفسدة أخرى ولو كانت القتل، ذلك أن الهيمنة الأمريكية تعد فتنة عن الدين، والله سبحانه يقول: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١]. . ويقول سبحانه ﴿وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ذلك أن «الفتنة عن الدين اعتداء على أقدس ما فى الحياة الإنسانية، ومن ثم فهى أشد من القتل، أشد من قتل النفس وإزهاق الروح وإعدام الحياة، ويستوى أن تكون هذه الفتنة بالتهديد والأذى الفعلى، أو بإقامة أوضاع فاسدة من شأنها أن تضل الناس وتفسدهم وتبعدهم عن منهج الله، وتزين لهم الكفر به أو الإعراض عنه»[1].

والوجه الثانى: إن مقاومة الهيمنة الأمريكية هو جهاد واجب لدفع العدوان وتحرير الأمة فلا ينظر فيه إلى عتاد المسلمين وعددهم فى مقابل إمكانيات عدوهم، لأنه جهاد ضرورة لا جهاد اختيار، كجهاد المسلمين الكفار يوم أحد ويوم الخندق، فإن الكفار يومئذ كانوا أكثر عددًا وعتادًا من المسلمين بأضعاف.

*** الحجة الثالثة:**

يرى المعترضون أن تبنى استراتيجية المقاومة ضد الولايات المتحدة بأبعادها المختلفة تعرض المدنيين والأبرياء للقتل، وهؤلاء لا يجوز قتلهم ويقدم المؤيدون نقيض الحجة الثالثة: التى يعتبرونها مردودة من أربعة أوجه:

(١) سيد قطب «فى ظلال القرآن» القاهرة، دار الشروق ١٩٨٤، جـ١، ص ١٨٩.

الوجه الأول: ينبغى أولاً تحديد الذين لا يجوز قتلهم فى ديننا حتى لا تلتبس الأمور. . وهؤلاء هم الذين لا يشاركون فى العدوان على المسلمين بشكل من الأشكال، أما الذين يشاركون فى العدوان بشكل مباشر (كالمقاتلين) أو بشكل غير مباشر (كصانعى القرار السياسى والمنظرين للعدوان وواضعى المخطط والمشاريع العدوانية، والداعمين للعدوان ماديًا أو معنويًا) فهؤلاء ليسوا أبرياء ويجوز قتلهم. فقد روى أبو داود والنسائى والبيهقى من حديث سعد بن أبى وقاص ـ رضى الله عنه ـ قال: أمر رسول الله ﷺ بقتل أربعة وامرأتين) وهاتان المرأتان جاريتان لعبد الله بن خطل كانتا تغنيان بسب رسول الله ﷺ وكذلك يجوز قتل النساء والأطفال والشيوخ إن كانوا غير متميزين بحيث يصعب تمييزهم عن غيرهم، ولا سيما فى حالة المباغتة للعدو، فقد بوب الإمام البخارى بابًا فى صحيحه بعنوان «أهل الدار يبيتون فيصاب الولدان والذرارى»، كما بوب الإمام مسلم بابًا فى صحيحه بعنوان «جواز قتل النساء والصبيان فى البيات من غير تعمد».

والوجه الثانى: استراتيجية المقاومة للهيمنة الأمريكية لا تتعمد قتل الأبرياء كهدف بحد ذاته، ولكن الضرورة أحيانا تلجئ إلى ذلك لاسيما وأن الصراع غير متكافئ، وللضرورات أحكامها، والنهى عن قتل الأبرياء محمول على التعمد والقصد، يقول ابن قدامة فى المغنى: «فإن قيل قد نهى النبى ﷺ عن قتل النساء والذرية، قلنا: هذا محمول على التعمد لقتلهم»، بل قد أفتى حجة الإسلام الغزالى فى المستصفى بجواز قتل الأسرى المسلمين إذا تترس بهم العدو لاقتحام أرض الإسلام. علمًا أن هؤلاء من المجاهدين وما زالت قلوبهم مع المسلمين، ولكن لا خيار أمام المسلمين إلا ذلك.

والوجه الثالث: هدف استراتيجية المقاومة هو إحداث خلخلة فى النظام الدولى الآسر للأمة بالتصدى لمركز الثقل فيه تصديًا مباشرًا ونوعيًا وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه بدون ضرب أهداف حيوية فى مركز الثقل وهذه الأهداف ليست بالضرورة عسكرية، وبالتالى يكون استقصادها أمرًا تحتمه ضرورة المرحلة من الصراع ـ لاسيما مع عدم التكافؤ فى القدرات العسكرية ـ ومن هذا المنطلق تصبح

هذه الأهداف مشروعة لصد العدوان الأمريكى على الأمة بغض النظر عمن كان فيها لأنهم تبع للأهداف بالضرورة، وقريب من هذه الحالة الفترة التى أعقبت الهجرة النبوية والتى حاول فيها الرسول ﷺ اختراق قوافل لقريش فى الطريق بين مكة والشام إما بإرسال السرايا، مثل: سرية حمزة بن عبد المطلب التى اعترضت قافلة لقريش يقودها أبو جهل، وسرية سعد بن أبى وقاص التى اعترضت عيراً لقريش، أو الخروج بنفسه، مثل: خروجه ﷺ على رأس مائتين من المهاجرين والأنصار إلى «بواط» معترضًا عيراً لقريش يقودها أمية بن خلف، ومحاولة النبى ﷺ للتعرض لقافلة لقريش بقيادة أبى سفيان بن حرب والتى كانت سببا لغزو بدر . . فقوافل قريش كانت أهدافا حيوية مشروعة للنبى ﷺ بغض النظر عمن كان فيها ولم تكن هذه القوافل بطبيعة الحال أهدافا عسكرية وإنما كانت تشكل عصب الاقتصاد لقريش.

والوجه الرابع: إن الذين يطرحون مثل هذا الرأى يتناسون أن المدنيين والأبرياء فى الحروب الأمريكية فى الماضى والحاضر يتعرضون للقتل البشع، فصورة الحروب النظيفة صورة خيالية لا يوجد مثال واحد للاستشهاد به، وما يجرى فى العراق وأفغانستان وفلسطين شاهد على هذه الحقيقة.

*** الحجة الرابعة:**

يرى المعترضون أن تبنى استراتيجية المقاومة ضد الهيمنة الأمريكية تؤدى إلى الحرمان من مكاسب كبيرة وتراجع فى الإنجازات التى تم تحقيقها، ويقدم المؤيدون نقيض الحجة الرابعة: تتمثل فى أن المكاسب التى يخشى عليها تعد مكاسب هامشية فى مقابل مكسب التخلص من حالة الأسر الجماعى للأمة الذى هو هدف المقاومة، ولا سيما أن هذه المكاسب تظل فى إطار دول التجزئة وفى إطار الأسر الجماعى للأمة أى تحت الوصاية الأمريكية، ثم إن هذه المكاسب مرحلية، فإذا تصورنا تمكن الأمريكان من الهيمنة الكاملة وإنجاز كل مشاريعها وأهدافها فإن هذه المكسب سوف يتم القضاء عليها، وعلى الذين يراهنون عليها (ومصير زعماء الشمال فى أفغانستان مثال واضح) فأى مكسب يبقى فى ظل مشروع الصهيونية فى قيام دولة إسرائيل الكبرى فى ظل الأهداف المعلنة من مشاريع

الهيمنة الثقافية والسياسية وحتى الاجتماعية من التغريب الشامل إلى تغيير خارطة المنطقة . . وما خفى أعظم هذا هو مجمل الجدل السياسى الشرعى الدائر حول هذه القضية البالغة الأهمية والحساسية حاولنا رصده، كما حاولنا أن نقدم تصوراً استراتيجيا وتاريخيا لمشروع الهيمنة على الأمة مركزين على أن الخط الأخير فى الدفاع ومنبع الإنجاز هو «الإرادة» كما يقول كلاوسويتز «ضرب الإرادة هو الهدف الأساسى من الحرب، وبقاء الإرادة يعنى بقاءً يعنى أن انتصار الخصم ليس شاملاً ومستقراً» ولنا عبرة من النهضة الأوروبية ذاتها، لقد قامت النهضة الأوروبية على ركيزتين هما، الثورة الصناعية والتى تمثل انطلاقًا العلم والمعرفة[1]، والثورة الفرنسية والتى تمثل إعادة ترتيب الأوضاع السياسى. وهى تشكل المرجعية السياسية الراهنة للمجتمع الدولى التى قامت على مبادئها السياسية دول أوروبا، وأهم مبدأ رسخته الثورة الفرنسية هو حق «تقرير المصير» والذى يعطى الأمم حق الانفصال لتكوين دولة خاصة بها، وأضاف الألمان إليها مبدأ أن حدود الأمة هى اللغة وبالتالى أى أمة تتميز بلغة معينة يحق لها تكوين دولة خاصة بها، ولكن إنجاز الثورة الفرنسية الكبير يكمن فى «التهيئة النفسية» التى سبقت الثورة وترسخت بفضلها فى مناطق أخرى، فهذه التهيئة النفسية أطلقت العنان لقوة الإرادة والإنجاز لدى الناس ليتخلصوا من الاستبداد الذى تمثل فى الكنيسة وأمراء الإقطاع، ولذلك فإن القومية فى التحليل النهائى تعنى أن حق «تقرير المصير» هو حق تقرير الإرادة و«القومية» قبل كل شىء هى تعليم ممارسة حق تقرير المصير بصورة مناسبة[2].

«من لا يحصر نفسه فى حدود معينة وعلى عكس ذلك، ويضحى بكل شىء بما فى ذلك أغلى ما تم وهبه للساكنين هنا فى الدنيا، أى الحياة ذاتها، لا يتوقف

---

(١) الثورة الصناعية بدأت من تجارب علمية وعملية بسيطة نسبيا وضعت نظرياتها لاحقا وتطورت مع الزمن إلى ما نراه اليوم، وإن لم نكن معنيين بهذا الجانب فى هذه الورقة، إلا أن الملاحظة التى يجب إبداؤها هى أ، الانطلاق العلمى فى هذا الزمن لا يعنى البداية من الصفر ولا يعنى استحالة ردم الفجوة على الأقل فى بعض الجوانب ولا يعنى استحالة ابتداع طرق للتغلب على تقنيات الخصم.

(2) Elie Kedourie, Nationalism., London: Blacwell, 1998, P. 76.

أبداً عن المقاومة، وسوف ينتصر بدون شك على الخصم الذى هدفه فى الحياة أكثر محدودية»[1].

وكما نقلت الثورة الفرنسية المجتمع من حالة سكون وتبعية وأطلقت الإرادة، كذلك كان دور الاتجاهات الإسلامية المعاصرة والتى تنتمى لخط المقاومة، و«سيظل هذا المنهج الإلهى، الذى يمثله «الإسلام» فى صورته النهائية، كما جاء بها محمد ﷺ لا يتحقق فى الأرض وفى دنيا الناس، بمجرد تنزله من عند الله لا يتحقق بكلمة «كن» الإلهية مباشرة لحظة تنزله، ولا يتحقق بمجرد إبلاغه للناس وبيانه ولا يتحقق بالقهر الإلهى على نحو ما يمضى ناموسه فى دورة الفلك وسير الكواكب. إنما يتحقق بأن تحمله جماعة من البشر، تؤمن به إيمانا كاملا، وتستقيم عليه ـ بقدر طاقتها، وتجتهد لتحقيقه فى قلوب الآخرين وفى حياتهم كذلك، وتجاهد لهذه الغاية بكل ما تملك، تجاهد الضعف البشرى، والهوى البشرى فى داخل النفوس وتجاهد الذين يدفعهم الضعف والهوى للوقوف فى وجه الهدى، وتبلغ ـ بعد ذلك كله ـ من تحقيق هذا المنهج إلى الحد الذى تطيقه فطرة البشر والذى يهيئه لهم واقعهم المادى. على أن تبدأ بالبشر من النقطة التى هم فيها فعلا، ولا تغفل واقعهم، ومقتضياته فى سير وتتابع مراحل هذا المنهج الإلهى.. ثم تنتصر هذه الجماعة على نفسها أو على نفوس الناس معها تارة، وتنهزم فى المعركة مع نفسها أو من نفوس تارة.. بقدر ما تبذل من الجهد، وقدر ما تتخذ من الوسائل المناسبة للزمان ولمقتضيات الأحوال. وقبل كل شىء.. بمقدار ما تمثل هى ذاتها من حقيقة هذا المنهج، ومن ترجمته ترجمة عملية فى واقعها وسلوكها الذاتى[2].

---

(١) هذه القضية هى محور كتاب «محاضرات» للمفكر القومى الألمانى فيخته بعد هزيمة ألمانيا أمام نابليون فى جينا، وكان فيخته معجبًا بالثورة الفرنسية والتى خلقت قوة جماعة انصهرت بالدولة ولم يؤمن بأن الإصلاح الإدارى أو إصلاح القوات المسلحة كان سيؤدى الغرض بل كان يؤمن بأن ذلك هو الحل، وهذه هى مشكلة الدولة فى العالم العربى حيث يوجد انفصام بين الأمة والدولة حيث تسعى الدولة إلى بناء مرجعية بديلة كما أسلفنا؟

(٢) المرجع السابق، ص٢٥، وص ٧٧.

سيد قطب، معالم فى الطريق، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٤.